انتخابات ليبيا.. استحقاق الضرورة وخطر الانقسام

مركز سمت للدراسات
SMT Studies Center

الأربعاء, 21 مارس 2018

قراءة خاصة 73

عاشت ليبيا طوال السنوات الماضية، أجواء غير مناسبة لإجراء الانتخابات، لكن إصرار المجتمع الدولي على المضي قدمًا نحو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية عقب الانتهاء من عملية الاستفتاء على الدستور، كحل مثالي للأزمة الليبية، جعل الأزمة السياسية أقرب من هذا الاستحقاق أكثر من أي وقت مضى، فبات الطريق ممهدًا لانقضاء المحنة التي لا تزال تراوح مكانها في ظل الوضع الداخلي.

وكادت الأوضاع تصبح أكثر حدة مع تردي الأوضاع الأمنية التي شهدتها المنطقة الجنوبية، والتي اختلط فيها الصراع القبلي بتدخلات أطراف وأجندات خارجية، وسط تصاعد التحذيرات بوجود محاولات فرض الانفصال، لولا إعلان قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، فرض سيطرته على الجنوب في إطار عملية "فرض القانون"، التي أعلن عنها الخميس 8 مارس/ آذار الماضي.()

استمرار الصراعات بالداخل الليبي، يساهم في تعميق الانقسام بين الفرقاء، ويجعل إخراج البلاد من كبوتها صعبًا، وبالتالي يجب مواصلة المساعي لإيجاد تسوية شاملة للأزمة، حيث تستعد الدولة الليبية لإجراء انتخابات رئاسية بموعدها، في خطوة طال أمدها، وقد ترسم مستقبل البلاد بعد أن عجزت المبادرات الإقليمية والدولية عن فك طلاسم الأزمة نتيجة تعنت أطراف الصراع واستمرار حالة الانقسام.(2)

وفي ظل تلك المخاوف، واستمرار حالة الفراغ السياسي في البلاد، وما لها من تأثيرات خطيرة تتجاوز الداخل الليبي لتشمل المنطقة والعالم، بات التأكيد على ضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، كحل ضروري في المشهد الليبي، يفرض حضوره في الأوساط الداخلية والخارجية مع تصاعد حالة الدعم والتأييد، وقد حظيت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بدعم أممي ودولي واسع، من أجل الإسراع في إجراء انتخابات في ليبيا. كما شهدت عملية الإقبال على التسجيل في الداخل ارتفاعًا ملحوظًا، فكان عدد المسجلين لحظة إقفال السجل "بلغ مليونين و432 ألفًا و502 ناخب، بينهم مليون و399 ألفًا و540 من الرجال، ومليون و32 ألفًا و962 من النساء".(3)

---

*وحدة الدراسات السياسية

ودفع هذا الإقبال الكبير بالعديد من المتابعين للشأن الليبي إلى التفاؤل بجدية ونجاح هذا الاستحقاق، ويعتبر مؤشرًا على حرص الشعب الليبي على المضي قدمًا نحو العملية الانتخابية لاختيار من يمثله، خاصة أن الأوضاع الليبية تحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز الحوار والوحدة السياسية بين الأطراف المعنية، وكذلك نبذ الخلافات والابتعاد عن أسباب النزاع والتناحر التي تستفيد منها الجماعات الإرهابية بالدرجة الأولى، غير أن واقع الخلافات والانقسامات ما زال يلقي بظلاله على الساحة الليبية مهددًا بعودة فصول الفوضى والعنف التي ترسخت طوال السنوات الماضية.(4)

*وحدة الدراسات السياسية

خطة العمل من أجل ليبيا

قبل البحث عن إمكانية تحقيق الانتخابات الرئاسية الليبية، لا بدَّ من الإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه في الوقت الراهن، وهو: هل ستنجح عملية التسوية التي يقوم عليها المبعوث الأممي غسان سلامة تحت عنوان "خطة العمل من أجل ليبيا؟"، وهي التسوية الساعية نحو تحقيق مصالحة وطنية واستفتاء على الدستور وانتخابات تشريعية ورئاسية خلال العام الجاري، خاصة أن "خطة العمل من أجل ليبيا" تعد امتدادًا لاتفاق (الصخيرات) وتقوم على الأساس ذاته، وهو التوافق بين المؤسسات القائمة حاليًا، وأن سياسة التوافق بين المؤسسات بحاجة إلى مؤسسات فاعلة، تمارس عملها بمهنية وحسن نية بما يغلّب الصالح العام، ومن الصعب أن تقوم مؤسستان يشوبهما نوع من العجز، بعملية معقدة لاستئناف المسار الديمقراطي الليبي، ما لم تخضع كلٌّ منهما لإصلاحات حقيقية تنبئ عن حسن النوايا والالتزام بقواعد العمل المهني للمؤسسات الحاكمة.(5)

وكي تتحقق خطة "سلامة"، من الضروري أن يكون هناك مرحلة إصلاح مؤسستي مجلس النواب ومجلس الدولة، بضم المقاطعين إلى مجلس النواب، والتداول بشأن تغيير المقر المؤقت له، وإجراء انتخابات عاجلة لرئاسته، وتعديل لائحته الداخلية بما يتماشى مع خطة المبعوث الأممي. أمَّا مجلس الدولة، فعليه القيام بمراجعة كاملة لتشكيله، والإعلان عن أسماء أعضائه وطريقة اكتسابهم للعضوية، وإعادة انتخاب مجلسه الرئاسي، وإعادة النظر في لائحته الداخلية بما يتفق مع خطة غسان سلامة.

ويضاف إعادة الالتزام الرئيسي للمؤسستين بالعودة إلى دوائرهما الانتخابية والتواصل مع المنتخبين، خاصة فيما يتعلق بخطة سلامة، وهو التزام لم يعد ضمن أولويات أعضاء هاتين المؤسستين، وأن مؤشر نجاح هذه الخطة وإنجاز هدفها النهائي هو الوصول لإصدار دستور للبلاد. وهي الخطوة التي ستقوم عليها انتخابات تشريعية ورئاسية، لكن هذه الخطة لم تعطِ أية فرصة لإمكانية الدعوة لانتخابات مبكرة وإجرائها في حال عدم التمكن من الوصول

---

*وحدة الدراسات السياسية

لإصدار هذا الدستور. إن من اللازم توقع عدم تحقق الهدف بالوصول إلى انتخابات مقبلة قائمة على الدستور، وإن هذه الخطة تسلم مسار ليبيا الديمقراطي ومخرجها من أزمتها لمؤسستين لم تنجحا حتى اليوم في التوافق على تعديلات على اتفاق الصخيرات للمضي قدمًا للمرحلة الثانية.(6)

إذا كانت خطة "سلامة" حزمة واحدة، فإن هذا يعني أن هذه المراحل متتابعة ومرتبطة، وفي حال فشل مرحلة، فمن الصعب المضي قدمًا إلى المرحلة التي تليها. أمَّا إذا كانت هذه المراحل غير مترابطة، فإن تجاوز إحداها سيضعف الخطة، ويتطلب إعادة توازن لها، وأهمها العمل على توضيح مهام المؤتمر الجامع وآلاته وعلاقته بالاتفاق السياسي ومخرجاته ومؤسساته، وتشكيل لجنة خبراء ليبيين مستقلين تواكب عمل المؤتمر الجامع وتعمل بالتوازي معه تحت إشراف البعثة الأممية لوضع مخرجاته في وثيقة مكتوبة تلتزم جميع الأطراف بها، ووضع آلية لجعلها ملزمة، ومن شأن ذلك دعم العملية الدستورية دون التدخل فيها.

*وحدة الدراسات السياسية

على ضوء الخطة وتعدد المؤسسات المعنية، والحديث عن ضرورة إقحام المؤسسة العسكرية وتوحيدها، نرى من الصعب أن تتحقق هذه الخطة خلال عام، خاصة أنها لا ترتبط بمدة زمنية، بل بإنجاز الدستور. ومن المعيب إقحام كل من مجلسي النواب والدولة في العملية الدستورية، فبالإضافة إلى ما تفتقران إليه من قدرات فنية وما يعتريهما من عيوب لا تؤهلهما لذلك، فإن المنطق والأساس الدستوري لتشكيل الهيئة التأسيسية المنتخبة لصياغة الدستور يمنع ذلك منعًا باتًا. وهو ما يجب أخذه في الحسبان بجدية. لذا، فإن ما تحتاج إليه العملية الدستورية، هو استكمال الهيئة التأسيسة لمسارها الدستوري، وفقًا للإعلان الدستوري بما فيه عرضه على الاستفتاء وإمكانية عودته للهيئة للمراجعة في حال رفضه، ومع الأخذ في الاعتبار الأحكام القضائية وإلزامية نتائجها في هذا الشأن.

الانتخابات الرئاسية

قطعًا، حالة الانقسام التي تشهدها الأراضي الليبية، تنعكس بالسوء على المواطن الليبي، إذ يُعتقد أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة ستساهم في توحيد ليبيا - إن تمَّ على نحو سليم - وتستقر الأمور بصورة أكثر اتزانًا. والفيصل هنا، خلق أفكار واضحة حول كيفية تأمين التصويت في مختلف أنحاء ليبيا، للتصدي لسيطرة مجموعة من المجموعات المسلحة ستظل تعاني منها الدولة الليبية في فترة ليست بالقصيرة، وفي ظل تلك الحالة تفقد البلاد الكثير من مواطنيها الذين يحاولون - بشكل فعّال - خوض رحلة خطرة إلى أوروبا للهروب من المعاناة والأزمات التي تشهدها البلاد. وبجانب ذلك، فإن إجراء انتخابات سلمية، إضافة إلى مؤسسات حكومية فعالة وعاملة، وهياكل أمنية تخدم الأمة وشعبها، يلزمه نضج سياسي إلى حد ما يسمح بهذا الاستحقاق.(7)

فمن المعلوم، أن المبعوث الأممي إلى ليبيا، ورث عملية صعبة، لكنه يسعى إلى التواصل مع قطاعات من المجتمع الليبي، تمَّ تجاهلها في السابق، مثل: الطلبة، ومجموعات في شرق ليبيا،

لكـن المحادثـات الهادفـة إلى التوصـل نحـو تسـوية سياسـية، لاقـت طريقًـا مسـدودًا، وعَلِـق اللاعبـون السياسـيون والعسـكريون في ليبيـا، في دائـرة الانقسـام والتـشرذم، لكـن وسـطاء الأمـم المتحـدة يمنّـون النفـس في أن تكـون القوانـين الانتخابيـة نافـذة، عـبر كتابـة دسـتور جديـد، يسـمح بإجراء انتخابات ذات مصداقية.

مـع أن أغلـب الأطـراف الحاكمـة في ليبيـا، موافقـة عـلى إجـراء الانتخابـات الرئاسـية في 2018، للخـروج مـن أزمـة تعـدد الشرعيـات في البـلاد، إلا أنـه لم يحـدث اتفـاق حـول آليـات إجـراء هـذه الانتخابات، وهذا يعود إلى عدد من الأسباب:(8)

أولهـا، وجـود عـدد مـن العراقيـل أمـام الانتخابـات الرئاسـية، والسـبب هـو عـدم موافقـة مجلـس النـواب عـلى مجموعـة مـن الإجـراءات، فالوصـول إلى المرحلـة النهائيـة لإجـراء الانتخابـات الرئاسـية، يحتـاج إلى التوصـل إلى اتفـاق جديـد، يتضمـن تعديـل الاتفـاق السـياسي الموقـع في 17 ديسـمبر 2015، ليصـادق عليـه مجلـس الدولـة ومجلـس النـواب في طـبرق. الأمـر الثـاني، هـو عـدم الاتفـاق عـلى جـدول للانتخابـات، وكذلـك عـدم عـرض مسـودة الدسـتور التـي أشرفـت عـلى إعدادهـا "مجموعـة الستين" عـلى الاسـتفتاء الشـعبي لإقـرار الدسـتور الجديـد للبـلاد، باعتبـار أن الانتخابـات الرئاسـية يجـب أن يسـبقها أولاً اسـتفتاء لدسـتور جديـد. بينـما السـيناريو الأسـوأ، يعـود إلى سـوء الأوضـاع الداخليـة، وتهديدهـا لاسـتحقاق الانتخابـات كخـلاص وحيـد للأزمـة الليبيـة، بصـورة ربَّمـا لـن توحـد ليبيـا، بـل تزيـد مـن تمزقهـا، إذا مـا نتـج عنهـا دكتاتوريـة جديـدة، أو مـا يساعد على ظهور انقلابات عسكرية".(9)

*وحدة الدراسات السياسية

الطامحون للرئاسة

ومن أبرز المرشحين لتولي منصب رئيس ليبيا بعد الرئيس السابق معمر القذافي، المشير خليفة حفتر، الذي احتل صدارة المرشحين للانتخابات الرئاسية؛ حيث لم يُبدِ رفضًا قاطعًا عندما وجِّه له هذا التساؤل في أكثر من مناسبة. وفي التاسع من فبراير الماضي، قال الناطق باسم الجيش الوطني، العميد أحمد المسماوي، إن قرار إعلان حفتر ترشحه للانتخابات الرئاسية يرتبط بصدور قانون الانتخابات.

ويأتي ثانيًا، سيف الإسلام القذافي، نجل الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، رغم أن مصيره ما زال مجهولاً، لا يزال يرى أنصار النظام السابق، وهم نسبة لا يستهان بها من التعداد الليبي، أنفسهم أمام فرصة جديدة للعودة إلى أيامهم السابقة، لا سيَّما بعد إعلان المبعوث الأممي - رسميًا - السماح لهم بالمشاركة في المصالحة الوطنية والاستحقاقات المنتظرة. واستعدادًا لذلك، بدأت مختلف القبائل الليبية الموالية للنظام السابق داخل البلاد وخارجه، هذه الأيام، اجتماعات مكثفة من أجل التخطيط للانتخابات التشريعية والرئاسية. وهناك اجتماعات يومية تعقد بين أعيان القبائل من أجل الاتفاق على قائمة نهائية لترشيحها في الانتخابات التشريعية بعد التوافق على الدفع بسيف الإسلام القذافي كمرشح للانتخابات الرئاسية، باعتبار أنه أهم شخصية قادرة على النجاح في الانتخابات وإدارة البلاد.

ويعتبر فايز السراج، من بين المرشحين أيضًا، وأشارت تقارير إلى أنه من الطامحين للرئاسة، لا سيَّما بعد إعلانه في الثامن عشر من ديسمبر الماضي، استمرار الاتفاق السياسي (الصخيرات) الذي يرأس بموجبه حكومة الوفاق ومجلس الرئاسة، إلى حين التسليم لجسم منتخب من الشعب. وتتباين آراء الليبيين حول شخصية السراج، فمنهم من يراه مناسبًا، ومنهم من يستبعده تمامًا في ظل تحالفه مع القوى الإسلامية بالبلاد.

بينما يعتبر عبدالرحمن السويحلي، رئيس المجلس الأعلى للدولة الحالي، من بين المتوقع ترشحهم، ووُصِف من قبل البعض بأنه من "أشد الطامحين" إلى السلطة والحالمين بكرسي

---

*وحدة الدراسات السياسية

الرئاسة؛ حيث تعكس تحركاته الأخيرة - داخليًا وخارجيًا - أنه سيكون من ضمن قيادات الصف الأول التي ستتربع على عرش المشهد السياسي في ليبيا خلال الفترة المقبلة.

وكذلك برز اسم السياسي محمود جبريل، العضو السابق في المجلس الوطني الانتقالي لإسقاط نظام معمر القذافي، منذ 5 مارس 2011، وتقلد منصب أمين مجلس التخطيط الوطني ومدير مجلس التطوير الاقتصادي في عهد القذافي، وبعد أحداث 2011 أنشأ حزب تحالف القوى الوطنية السياسي. وفي العاشر من ديسمبر الماضي، طالب بتعهدات مسبقة من كل القوى السياسية وأيضًا المسلحة، سواء كانت تابعة للمؤسسة العسكرية أم للميليشيات، باحترام نتائج الانتخابات، قبل إجرائها. وهو يتهم - صراحة - "قوى الإسلام السياسي" بأنها أبطلت، بقوة السلاح، فوز تحالف القوى الوطنية في الانتخابات الماضية، ويتردد أنه يستعد لخوض غمار المنافسات الانتخابية من جديد إذا انعقدت العام الجاري.

*وحدة الدراسات السياسية

مركز سمت للدراسات
SMT Studies Center

وجاء ضمن القائمة عارف النايض، الذي أبدى استعداده للترشح لرئاسة ليبيا، من مواليد 1962، بنغازي، وهو أستاذ فلسفة مسلم، متخصص في العقائد ومقارنة الأديان، ومن المساهمين في الحوارات واللقاءات التي تعقد مع ممثلي الديانات الأخرى، وعمل أستاذًا أكاديميًا في عدد من الجامعات والمراكز الدولية، وهو بذلك يعد من علماء ليبيا، إلى جانب أنه يترأس شركة لتكنولوجيا المعلومات، وعمل كمنسق لمجموعة الاستقرار الليبية، كما تمَّ تعيينه من قبل المجلس الوطني الانتقالي سفيرًا لليبيا في دولة الإمارات.

خاتمة

وهنا يمكن القول إن المجتمع الدولي مستعد للتصدي لأي من الأطراف الليبية المتناحرة، إذا حاولت عرقلة إجراء الانتخابات لإنهاء الأزمة التي دخلت عامها الثامن؛ إذ إن عدم وجود وجه واحد للسلطة الحاكمة في ليبيا، يجعل المجتمع الإقليمي والدولي في حالة ضبابية، لينتهي الحال إلى الانتهاء من الدستور، ومن ثَمَّ تُجرى الانتخابات الرئاسية، بحسب قرار المحكمة الإدارية العليا الليبية برفض الطعن على إحالة مشروع الدستور من الهيئة التأسيسية إلى مجلس النواب،(10) وهو ما يعتبر بداية لإنهاء الانقسامات الليبية وتنفيذ خريطة الطريق المدعومة من الأمم المتحدة، وإزالة كافة العقبات التي كانت تؤجل إجراءات إصدار الدستور الليبي، وتمهيد الطريق لتنفيذ خريطة الطريق التي طرحها المبعوث الأممي، فالدستور لا بدَّ أن يقدم على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وكانت هيئة صياغة الدستور، قد صوتت في يوليو/ تموز الماضي، على مشروع الدستور الليبي، بواقع 43 صوتًا، بيْدَ أن عددًا من أعضاء الهيئة تقدّموا بطعن بشأن عدم مشروعية جلسة تصويتها أمام محكمة البيضاء، وقد رفض الطعن، قبل أن يقدم عدد من الشخصيات العامة من مدينة بنغازي، طعنًا آخر في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي أمام محكمة القضاء الإداري، التي قضت بعدم اختصاصها بنظره، على سند أن أعضاء الهيئة التأسيسية منتخبون من الشعب بشكل مباشر، وقراراتهم تخرج عن ولاية القضاء.

---

*وحدة الدراسات السياسية

وأخيراً، رغم أن المجتمع الدولي يؤمن بمدى خطورة إجراء الانتخابات في ليبيا قريبًا، فإن مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل، بات أمرًا ضروريًا، وفي ذلك تدفع القوى الدولية كل الأطراف إلى الانتخابات، وكذلك المجتمع الدولي لا يملك خيارًا آخر، وليس بمقدوره فعل أي شيء لإنهاء حالة الجمود التي تعيشها البلاد؛ لذا أرادوا أن يظهروا أنهم يقومون بفعل شيء ما، حيال التوصل إلى جدول زمني مكثف لدفع الليبيين إلى إحداث التغيير بأقصى سرعة.

ومن ثَمَّ يمكن القول، إنه رغم كون المواطن الليبي اليوم بين خيارين، الأول خطة "سلامة" بالمضي قدمًا في مرحلة انتقالية مقبلة بمؤسسات وطنية غير كفؤة وبحاجة للإصلاح أو الاستبدال، ولمدة مرتبطة باستحقاق وليس بمدة زمنية، وبين الاستفتاء على مشروع الدستور الصادر عن الهيئة التأسيسية على ضوء حكم القضاء فيه - مع فتح الطريق لإمكانية مراجعته من خلال خيار رفضه وإعادته إلى الهيئة التأسيسية - وإنهاء هذه المرحلة بمؤسساتها. بيْدَ أنه في كل الحالات، يبدو أن الانتخابات الرئاسية الليبية، بات أمرًا محسومًا وتسير إليه القوى الفاعلة في الداخل الليبي بشكل جاد وبوتيرة أسرع مما سبق، ليصل الحال إلى حد طرح أسماء لمرشحين محتملين للتقدم إلى الانتخابات الرئاسية العام الجاري.

المراجع

1 - هل من الممكن إجراء انتخابات في ليبيا؟ موقع بي بي سي عربي. https://goo.gl/1PGFrP

2 - الانتخابات المنتظرة.. هل تنهي أزمة ليبيا؟ العربية. نت. https://goo.gl/9A3Pf1

3 - انتخابات ليبيا .. رهان صعب، بوابة إفريقيا الإخبارية. https://goo.gl/pyu9u9

4 - انتخابات ليبيا.. هل ستكون نهاية الصراع أم بدايته؟ موقع أصوات مغاربية. https://goo.gl/yntxUk

5 - 6 - تقييم "خطة العمل من أجل ليبيا، مبادرة الإصلاح العربي، المحامية عزة كامل. https://goo.gl/siB6kB

7 -"السراج وحفتر وسيف" والانتخابات الليبية، موقع المتوسط الليبي. https://goo.gl/x3joJM

8 - السائح: معوّقات سياسيّة أمام الانتخابات الرئاسية في ليبيا. https://goo.gl/BDCsXi

9 - ليبيا.. هل تشهد انتخابات في 2018؟ تلفزيون روسيا اليوم. https://goo.gl/D8oERq

10 - الدستور يسبق الانتخابات الرئاسية في ليبيا، وكالة سبوتينك. https://goo.gl/KyRqyZ

*وحدة الدراسات السياسية

خدمات مركز سمت

info@smtcenter.net

www.smtcenter.net @smt_center @Smtcentersa @smt_center